

## الفصل الخامس

مسألة عزل الامام الخارج عن الشرعية بعد البيعة له

ان تولى شخص مؤهل ومستوف شروط الامامة لمنصبه ببيعة صحيحة لا يعنى أن يستمر هذا الشخص اماما للمسلمين وخليفة فى نظام الخلافة الاسلامية ، وأن لا تثريب عليه فيما يصدر عنه من أقوال أو أفعال تنافى الشرعية الاسلامية . أو يطرأ عليه نقص فى دينه أو بدنه يشينه ويحول دون القيام بواجباته . بل ان هناك حالات تستوجب عزله من دفعة الحكم واختيار رجل يصلح للامامة غيره ومبايعته (١) .

وسوف نبين فى هذا الفصل ما يتعلق بمسألة عزل الامام اذا خرج عن مبدأ الشرعية الاسلامية بعد البيعة له ، ونقسمه الى ثلاثة مباحث :

- الأول : مبدأ الشرعية الاسلامية وقيوده على السلطة السياسية .
- الثانى : الجزاء السياسى على الامام الخارج على مبدأ الشرعية .
- الثالث : مسألة المقاومة المسلحة لعزل الامام الطاغية .

\*\*\*

### المبحث الأول

مبدأ الشرعية الاسلامية والقيود على السلطة السياسية

لقد كان الفكر السياسى الاسلامى سابقا على الفكر السياسى الغربى فى تقرير مبدأ الشرعية كمبدأ أساسى للدولة وهو المبدأ الذى يركز اليه معظم الدول الحديثة كضمان للحريات السياسية أو كمصل واق ضد

---

(١) انظر النظام السياسى فى الاسلام للدكتور محمد عبد القادر ابو فارس ص ٢٥٦ - ٢٥٧ بتصرف .

الاستبداد السياسى . ويعنى مبدأ الشرعية التزام قواعد النظام السياسى بالمبادئ والقيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع . فمبدأ الشرعية فى النظام السياسى الاسلامى يتصل بمدى التزام السلطة السياسية بعقيدة الأمة وشرعتها وقيمها وأهدافها المستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة . فاذا اصدر الامام أو السلطة السياسية فى الدولة الاسلامية قرارا أو قانونا أو امرا يتعارض والقيم العليا والمبادئ الأساسية للمجتمع الاسلامى كان هذا الأمر بمثابة نقض لمبدأ الشرعية الاسلامية وفقدان السند الشرعى له ، ويترتب على ذلك عدم صلاحية هذا القرار وعدم الزامية الأمة بطاعة هذا الأمر .

وهكذا فان الحكم بالشرعية أو بمخالفتها يمتد الى النظام السياسى الحاكم نفسه والى الامام والسلطة السياسية والأوامر الصادرة منها . ومن ثم فان جزاء الخروج على الشرعية يكون جزاء سياسيا يتمثل فى عدم الطاعة لأوامر الامام الظالم والخارج عن الشرعية وتحلل الأمة من الالتزام بالبيعة له بل قد يكون فى شكل المقاومة المسلحة لعزله اذا اقتضى الأمر ذلك .

فقد نظم الاسلام المجتمع الانسانى بأروع صورة للسلطة السياسية بفكرة السلطة السياسية الملتزمة بمبدأ الشرعية الاسلامية وأوجب على جميع المسلمين حكاما ومحكومين أن يلتزموا بأحكام مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة . « فوفقا لأحكام الاسلام طاعة السلطة فضيلة مأمور بها ، غير أن هذه الطاعة فى الاسلام معلقة على التزام السلطة بأحكام الشرع فيما يصدر عنها من أوامر ، فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . ويقول الرسول ﷺ : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره الا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٢) .

---

(٢) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد دار احياء الكتب العربية الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ ( ١٩٥٥ م ) ص ١٤٦٩ .

وهكذا يقضى الاسلام بتنظيم السلطة ومن ثم باخضاعها لدستور هو كتاب الله وسنة رسوله (٣) .

لقد كاذت السلطة السياسية فى النظام الاسلامى مقيدة بأحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة وهى التى تشكل نوعا ساميا من القانون الدستورى فى الاسلام يعطو على القانون الدستورى الوضعى . وبالإضافة الى ذلك فقد كانت محددة أيضا بما للأفراد من حقوق وحرىات نص عليها الاسلام ونظمها وقرر الضمانات التى تكفل حمايتها ضد اعتداءات الحكام والمحكومين على السواء (٤) .

ان الطابع المميز لفكرة السلطة فى النظام السياسى الاسلامى يتجلى فى النظرة الى الشريعة ومكانتها بالنسبة للسلطة السياسية . فالشريعة بالنسبة لها أمر جوهرى لا يمكن أن تقوم أو تستقيم بدونها فقيام السلطة بدون شريعة اسلامية لا يغير من مفهوم السلطة السياسية وحسب ، وأما يخرجها عن شرعيتها ويجعل من كل عمل يؤديه القائمون على أمرها غير شرعى (٥) .

ويتجلى دور الشريعة الاسلامية واضحا فى كتابات العلماء المسلمين فلقد بين الماوردى بكل وضوح أن الشرعية العليا للدولة هى الشريعة الاسلامية التى يجب أن يخضع لها الحاكم والمحكوم . وأشار الى ذلك فى كتابه الأحكام السلطانية حيث يقول (٦) : « بل وجبت الامامة بالشرع دون العقل لأن الامام يقوم بأمر شرعية » ، ويقول (٧) : « جاء الشرع بتفويض الى وليه فى الدين . قال الله عز وجل : « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٨) ففرض علينا طاعة أولى الأمر فىنا وهم الأئمة المتأمرون فىنا » .

(٣) المنهج فى علم السياسة للدكتور محمد طه بدوى ص ٥٩ باختصار .

(٤) الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٣١٠ باختصار وتصرف .

(٥) المصدر السابق ص ٣١١

(٦) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٥

(٧) المصدر السابق ص ٥ (٨) النساء : ٥٩

وأوضح ابن تيمية في رسالته « السياسة الشرعية » أن الشريعة هي أعلى مصدر للسلطة السياسية ، وهو مع اعترافه بالحاجة الى السلطة السياسية وضرورة طاعتها الا انه يرى مع ذلك أن تلك الطاعة لا يجب أن تتم الا اذا كانت السلطة منمجة مع متطلبات أوامر الشريعة . وذكر آيتين من سورة النساء من قوله تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » الى قوله تعالى : « ذلك خير وأحسن تأويلا » (٩) .

ويقول (١٠) : « قال العلماء : نزلت الآية الأولى فى ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ، ونزلت الثانية فى الرعية من الجيوش وغيرهم عليهم أن يطيعوا أولى الأمر العاملين لذلك فى قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك الا ان يأمروا بمعصية الله فاذا أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فان تنازعوا فى شىء ردوه الى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم » .

\* \* \*

### ● القيود الشرعية على السلطة السياسية :

لقد أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين به وبرسوله ﷺ بأن يلتزموا بأمر هذا الدين الاسلامى وإن يسلّموا لله بالحاكمية وينقادوا له سبحانه وتعالى (١١) . فقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ، قليلا ما تذكرون » (١٢) .

(٩) النساء : ٥٨ - ٥٩

(١٠) السياسة الشرعية لابن تيمية دار الكتب العربية بيروت لبنان

١٣٨٦ هـ ( ١٩٦٦ م ) ص ٥ - ٦

(١١) النظام السياسى فى الاسلام للدكتور محمد عبد القادر

ص ٣٠ بتصرف .

(١٢) الأعراف : ٣

والاسلام يعتبر من يرفض حكم الله كافرا ظلما فاسقا ، قال تعالى :  
 « ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون » (١٣) ، « ومن لم  
 يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون » (١٤) ، « ومن لم يحكم بما  
 انزل الله فأولئك هم الفاسقون » (١٥) .

وكذلك كل انسان من المحكومين يتحاكم الى شريعة غير شريعة  
 الله عن رضا وطواعية منه يعد كافرا وخارجا من الاسلام . قال تعالى :  
 « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في  
 انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (١٦) . وقال تعالى :  
 « ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك  
 يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان  
 ان يضلهم ضلالا بعيدا » (١٧) .

وهذا ما ذهب اليه الأستاذ الشهيد عبد القادر عودة فيمن يرفض  
 الحكم بما انزل الله او يتحاكم الى غير شريعته ويقول (١٨) : « ومن لم  
 يحكم بما انزل الله او تحاكم الى غير شريعته فهو كافر ليس في قلبه  
 ذرة من الاسلام وان تسمى باسم مسلم وانتسب الى ابوين مسلمين وادعى  
 لنفسه الاسلام ، ذلك حكم الله جل شأنه : « ومن لم يحكم بما انزل الله  
 فأولئك هم الكافرون » (١٩) .

ويقول محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٢٠) « وان العقل ليعسر  
 عليه ان يتصور ان مؤمنا مذعنا لدين الله يعتقد ان كتابه يفرض عليه  
 حكما ثم هو يغيره باختياره ويستبدل به حكما آخر بارادته اعراضا عنه

(١٤) المائدة : ٤٥

(١٣) المائدة : ٤٤

(١٦) النساء : ٦٥

(١٥) المائدة : ٤٧

(١٧) النساء : ٦٠

(١٨) الاسلام واوزاعنا القانونية للشهيد عبد القادر عودة ص ٧٢

(١٩) المائدة : ٤٤

(٢٠) تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا مطبعة القاهرة لصاحبها

الحاج على يوسف بالأزهر الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ ، ج ٦ ص ٤٠٧

وتفضيلا لغيره عليه ، ويعذر مع ذلك بايمانه واسلامه . والظاهر ان الواجب على المسلمين فى مثل هذه الحال مع مثل هذا الحاكم ان يلزموه بابطال ما وضعه مخالفا لحكم الله ولا يكتفوا بعدم مساعدته عليه ومشايعته فيه ، فان لم يقدروا فالدار لا تعتبر دار اسلام فيما يظهر » .  
وان الشريعة الاسلامية فى النظام السياسى الاسلامى هى بمثابة القانون الأعلى للدولة « وشريعة عامة لا يملك الحكام مخالفتها ولا تملك الأمة ذاتها تعديلها . وبذلك كانت الدولة الاسلامية التى اقيمت فى القرن السابع الميلادى أول دولة قانونية دستورية بالمعنى الصحيح . فخضوع السلطة فى النظام الاسلامى هو خضوع حقيقى جدى . وهو ليس ذلك الخضوع الخيالى غير المحدد القائم على فكرة القانون الطبيعى » ( ٢١ ) .

ان النصوص الثابتة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة تعد بمثابة النصوص الدستورية المدونة والقطعية فى النظام السياسى الاسلامى وهى تتمتع بخصائص تميزها من النصوص الوضعية ، لأنها حكم الله الذى أوحى به الى نبيه محمد ﷺ اما بلفظه ومعناه ( القرآن ) او بمعناه واللفظ من عند رسول الله ﷺ أو بيان وتوضيح له ( السنة ) وذلك لى يبلغه الى الناس نورا يخرجهم من الظلمات الى النور . فالمسلمون مكلفون باتتباع ما جاءت به هذه النصوص والاستمسك بها ليس لهم أن يخرجوا عليها بأية حال كما لا يملكون تعديلها أو تبديلها ولا الزيادة عليها أو الانتقاص منها ، ولا يملكون نسخها ( ٢٢ ) . قال الله تعالى :  
« واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك ، لا مبدل لكلماته ولن تجد من دونه ملتحدًا » ( ٢٣ ) .

( ٢١ ) الدولة والسيادة فى الفقه الاسلامى للدكتور فتحى عبد الكريم

ص ٣١٣

( ٢٢ ) المصدر السابق ص ٣١٨ بتصرف .

( ٢٣ ) الكهف : ٢٧

وهكذا قرر الاسلام مبدا الشرعية فى نظامه السياسى فالامام والامة والحكام والمحكومون فى الدولة الاسلامية مقيدون بالقيم الاساسية وبمجموعة من المبادئ الخلقية والتشريعية التى تكون اطارا قانونيا ملزما للجماعة بأسرها . والمبادئ العامة التى قررها القرآن الكريم والسنة المطهرة ضرورية لحماية الجماعة . فالخروج عليها يفسد هذه الحياة ويفرق الأمة ويهدد استقرار الدولة . فاذا خرج الامام على الشرعية الاسلامية فقد ترتبت على ذلك صور من الجزاء السياسى قد يؤدى الى عزله .

\* \* \*

## المبحث الثانى

### الجزء السياسى على الامام الخارج عن الشرعية

اذا كان الامام الذى تمت له البيعة من أهل الحل والعقد ومن جماهير الأمة الاسلامية قد خرج على مبدأ الشرعية وعلى حدودها بأن اصدر قانونا أو قرارا أو أمرا مخالفا للشرعية الاسلامية او مجافيا لروحها فقد اتفق علماء المسلمون وعامتهم على عدم وجوب طاعة تلك المخالفات للشرعية الاسلامية فلا تجوز الطاعة الا فيما وافق الشرع . وما قال أحد أبدا أن الطاعة تجوز فى معصية . ولا خلاف فى ذلك بين العلماء المسلمين ، حتى الفقهاء الذين يقولون بطاعة الامام الجائر يتحرزون من ذلك بقولهم : ان الطاعة انما تكون فى غير معصية (١) .

لقد قرر الاسلام ان للأمة حقا شرعيا فى أن توقع الجزاء السياسى على الامام الخارج عن الشرعية وينمثل هذا الجزاء فى صورتين :

الأولى : الجزاء السلبي وذلك بعدم الطاعة له وعدم التعاون معه .

الثانية : الجزاء الايجابى وذلك باتخاذ الوسائل اللازمة لعزله ومقاومته بالقوة .

#### ١ - عدم الطاعة للامام الخارج عن الشرعية وعدم التعاون معه :

ويتمثل الجزاء السلبي فى عدم الطاعة وعدم التعاون مع الامام الخارج عن الشرعية . فقد وردت نصوص كثيرة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة تبين حدود طاعة الأمة للامام والأمرء وتنتهى عن التعاون مع الظالمين والفاسقين من الأمرء والولاة والحكام .

قال تعالى : « ان الله يامرکم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا

(١) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٥٨ وكذلك الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٣٨٦ - ٣٨٧

حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ان الله نعمنا يعظكم به ، ان الله كان سميعا بصيرا . يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم والآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا « (٢) .

قال صاحب الكشاف (٣) : « لما أمر الولاة بإداء الأمانات الى أهلها وان يحكموا بالعدل أمر الناس بان يطيعوهم وينزلوا على قضايهم . والمراد بـ « أولى الأمر منكم » أمراء الحق . لأن أمراء الجور الله ورسوله بريئان منهم فلا يعطفون على الله ورسوله فى وجوب الطاعة لهم . وانما يجمع بين الله ورسوله والأمراء الموافقين لهما فى ايثار العدل واختيار الحق والأمر بهما والنهى عن أضدادهما كالخلفاء الراشدين ومن تبعهم باحسان » .

ثم قال (٤) : « وكيف تلزم طاعة أمراء الجور وقد جنح الله الأمر بطاعة أولى الأمر بما لا يبقى معه شك وهو أن أمرهم أولا بإداء الأمانات وبالعدل فى الحكم وأمرهم أخيرا بالرجوع الى كتاب الله والسنة فيما أشكل ؟ وأمراء الجور لا يؤدون أمانة ولا يحكمون بالعدل ولا يردون شيئا الى كتاب الله ولا الى سنة رسوله انما يتبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم فهم منسلخون عن صفات الذين هم أولوا الأمر عند الله ورسوله واحق أسمائهم اللصوص المتغلبة » .

يقول أبو السعود فى تفسيره (٥) : « بعد ما أمر الولاة بطريق العموم أو بطريق الخصوص بإداء الأمانات والعدل فى الحكومات أمر

(٢) النساء : ٥٨ ، ٥٩

(٣) الكشاف للزمخشري مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأخيرة ١٣٨٥ هـ ( ١٩٦٩ م ) ج ١ ص ٥٣٥

(٤) المصدر السابق ج ١ ص ٥٣٥ - ٥٣٦

(٥) ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم تأليف المنلا أبى السعود محمد بن العمادى بدون تاريخ وبلا مكان الطباعة مسجل بمكتبة جامعة أم درمان الاسلامية . على الرقم العام ١٢٢٧

سائر الناس بطاعتهم لكن لا مطلقا بل في ضمن طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ حيث قيل : « اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وهم أمراء الحق وولاية العدل كالخلفاء الراشدين ومن يقتدى بهم من المهتدين ، وأما أمراء الجور فبمعزل من استحقاق العطف على الله تعالى والرسول عليه الصلاة والسلام في وجوب الطاعة لهم » .

ويقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في تفسيره (٦) : « وأمر بطاعة أولى الأمر وهم الولاة على الناس من الأمراء والحكام والمفتين » ثم ذكر أن هذا الأمر ليس مطلقا حيث يقول : « ولكن بشرط أن لا يأمرؤا بمعصية الله فان أمروا بذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . ولعل هذا هو السر في حذف الفعل عند الأمر بطاعتهم وذكره مع طاعة الرسول فان الرسول لا يأمر الا بطاعة الله ومن يطعه فقد أطاع الله وأما أولوا الأمر فشرط الأمر بطاعتهم أن لا يكون معصية » .

وفسر البيضاوي في أنوار التنزيل قوله تعالى : « وأولى الأمر منكم » فيقول (٧) : « يريد بهم أمراء المسلمين في عهد الرسول ﷺ وبعده ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة وأمراء السرية وأمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل تنبيها على أن وجوب طاعتهم ما داموا على الحق » .

وقال الفخر الرازي (٨) : « ان الأمة مجمعة على ان الامراء والسلطين انما تجب طاعتهم فيما علم بالدليل انه حق وصواب » . وقال أيضا : « ان طاعة الامراء انما تجب اذا كانوا مع الحق » . واتبع ذلك

---

(٦) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي المطبعة السلفية ومكاتبها بالروضة ١٣٧٦ هـ ، ج ٢ ص ٤٢

(٧) أنوار التنزيل وأسرار التأويل تأليف الامام ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي توفي ٧٩١ هـ دار الكتب العربية الكبرى بدون تاريخ ج ٢ ص ٩٤ ، ٩٥

(٨) مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير للامام الرازي فخر الدين المطبعة الحسينية المصرية بدون تاريخ ج ٣ ص ٢٤٤

بقوله : « وأما طاعة الأمراء والسلاطين فغير واجبة قطعاً . بل الأكثر  
أنها تكون محرمة لأنهم لا يأمرون إلا بالظلم » .

وهناك عدة آيات قرآنية تنهى صراحة عن طاعة المسرفين والغافلين  
كقوله تعالى : « فاتقوا الله وأطيعون . ولا تطيعوا أمر المسرفين » (٩)  
وقوله تعالى : « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره  
قرطاً » (١٠) . يعنى : لا تطيعوا قوله ولا تخضعوا له ولا تنفذوا رغبته  
ولا تتبعوه . أن لفظ الطاعة فى هذه الآية قد استخدم بمفهومه الواسع  
العريض (١١) . ومن الأحاديث النبوية التى تبين حدود الطاعة للأمراء  
ما رواه البخارى فى صحيحه « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب  
وكره ما لم يؤمر بمعصية . فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (١٢) وعلق  
ابن حجر العسقلانى شارح البخارى على قوله ﷺ « ما لم يؤمر بمعصية »  
فقال (١٣) : « هذا يقيد لما أطلق فى الحديثين السابقين من الأمر  
بالسمع والطاعة ولو لحبشى وعلى الصبر على ما يقع من الأمير مما يكره  
والتعدي على مفارقة الجماعة » . ونوافق ما يراه الدكتور محمد ضياء الدين  
الريس فى تعميم هذا المعنى حيث يقول (١٤) : « وهذا التقييد  
لكل الأحاديث التى وردت حاثئة على الطاعة كما أثبت البخارى حديثاً  
صحيحاً آخر هو قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الطاعة فى  
المعروف » (١٥) .

(٩) الشعراء : ١٥٠ ، ١٥١ (١٠) الكهف : ٢٨

(١١) الحكومة الاسلامية للمودودى ترجمة احمد ادريس ، الناشر

المختار الاسلامى الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ( ١٩٨٠ م ) ص ١٤٤

(١٢) فتح البارى بشرح البخارى تأليف الحافظ شهاب الدين

أبى الفضل العسقلانى المعروف بابن حجر ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ ) شركة

مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر ١٣٨٧ هـ ، ج ١٦ ص ٢٤٠

(١٣) المصدر السابق ص ٢٤٠

(١٤) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين

الريس ص ٣٥٨

(١٥) فتح البارى بشرح البخارى لابن حجر العسقلانى

ج ١٦ ص ٢٤١

ويستنبط هذا الحكم أيضا من الآية الكريمة التي احتوت على صيغة البيعة التي أخذها الرسول ﷺ على النساء المؤمنات فقد جاء فيه قوله تعالى : « ولا يعصينك في معروف » (١٦) قال المفسر أبو السعود في شرحه للآية « والتقييد بالمعروف مع ان الرسول ﷺ لا يأمر الا به للتنبيه على انه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق » (١٧) ، وقد روى الامام مسلم « لا طاعة في معصية الله وانما الطاعة في معروف » (١٨) .

ومن ذلك ما رواه البخارى ومسلم عن على بن ابي طلب رضى الله عنه قال : « استعمل النبي ﷺ رجلا من الأنصار على سرية بعثهم وامرهم ان يسمعوا له ويطيعوا . قال : فأغضبوه فى شيء . فقال : اجمعوا لى حطبا ، فجمعوا فقال : أوقدوا نارا ، فأقدوا ثم قال : ألم يأمركم رسول الله ﷺ ان تسمعوا ؟ قالوا : بلى . قال : فادخلوها . قال : فنظر بعضهم الى بعض وقالوا : انما فررنا الى رسول الله ﷺ خوفا من النار . قال : فسكن غضبه وطفقت النار . فلما قدموا على النبي ﷺ وذكروا ذلك له قال : « لو دخلوها ما خرجوا منها . . انما الطاعة فى المعروف » (١٩) .

ومنه قول ابي بكر الصديق رضى الله عنه عقب توليته بالخلافة « اطيعونى ما اطعت الله ورسوله فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » (٢٠) .

(١٦) المتحننة : ١٢

(١٧) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٥٨ وانظر ارشاد العقل السليم لآبى السعود محمد بن العمادى ج ٢ ص ٥٨٠

(١٨) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار احياء الكتب العربية الطبعة الاولى ١٣٧٥ هـ ( ١٩٥٥ م ) ج ٣ ص ١٤٦٩

(١٩) حياة الصحابة للشيخ محمد يوسف الكندهلوى ج ٢ ص ٥٩  
(٢٠) البداية والنهاية لآبى الفداء الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ مكتبة المعارف بيروت مكتبة النصر الرياض ، الطبعة الاولى ١٩٦٦ ، ج ٥ ص ٢٤٨ وكذلك فى حياة الصحابة للكائدهلوى دار القلم بيروت . ج ٢ ص ١٠٤

وقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خطبته ذات يوم : «انه لم يبلغ حق ذى حق ان يطاع فى معصية الله» (٢١) . واستنتج الدكتور فتحى عبد الكريم من هذين القولين على تسليم كل من الخليفتين بحق الأمة فى عدم الطاعة اذا امرت بما يخالف الشريعة (٢٢) .

وإذا قرأنا التاريخ الاسلامى فى عصره الذهبى وجدنا كثيرا من المواقف التى تبين حقيقة حدود الطاعة للأمراء . وحينما قال امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « من رأى فى أعوجاجا فليقومه » تقدم اليه رجل وقال : « لو رأينا فيك أعوجاجا لقومناه بسيوفنا » فرد عليه عمر قائلا : « الحمد لله أن كان فى أمة محممة ﷺ من يقوم أعوجاج عمر بالسيف » (٢٣) .

وأخرج الحاكم عن الحسن قال : « بعث زياد الحكم بن عمرو الغفارى على فرسان فأصابوا غنائم كثيرة فكتب اليه زياد : أما بعد ، فإن أمير المؤمنين كتب أن يصطفى له البيضاء والصفراء ولا تقسم بين المسلمين ذهبا ولا فضة . فكتب اليه الحكم : أما بعد ، فانك كتبت تذكر كتاب أمير المؤمنين ، وانى وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين وانى أقسم بالله لو كانت السموات والأرض رتقا على عبد فاتقى الله يجعل له من بينهم مخرجا . . والسلام . وأمر الحكم مناديا فنادى أن اغدوا على فيئكم فقسمه بينهم» (٢٤) .

وقال الامام الغزالى فى فضائح الباطنية : « ان الطاعة للامام لا تجب على الخلق الا اذا دعاهم الى موافقة الشرع » (٢٥) .

- 
- (٢١) تاريخ الرسل والملوك للطبرى ، مكتبة خياط بيروت سنة ١٩٦٥ ، ج ٥ ص ٢٨٥٧ وحياة الصحابة للكاهنهلوى ج ٤ ص ٢٥٠ .  
(٢٢) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٣٨٨ .  
(٢٣) تاريخ الرسل والملوك للطبرى مكتبة خياط بيروت سنة ١٩٦٥ ، ج ٥ ص ٢٧٣٣ .  
(٢٤) حياة الصحابة للكاهنهلوى ج ٢ ص ٦٩ .  
(٢٥) فضائح الباطنية للغزالى ص ٢٠٦ .

وقد علق الغزالي في كتابه احياء علوم الدين (٢٦) بابا « فيما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ويحرم وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والاكرام لهم » بداهه بقوله : « واعلم ان لك مع الامراء والعمال الظلمة ثلاثة احوال : الحالة الأولى - وهي شرها - أن تدخل عليهم ، والثانية - وهي دونها - أن يدخلوا عليك ، والثالثة - وهي الأسلم - أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يرونك » ثم قرر ان الاعانة على المعصية معصية ولو بشطر كلمة « (٢٧) .

لقد فهم العلماء المسلمون أن التعاون مع الامام الظالم والخارج عن الشرعية كان بمثابة معاونة له على ائمه وعدوانه . يقول الله تعالى : **« وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (٢٨) .**

والخلاصة انه لا خلاف بين العلماء المسلمين من مفسري القرآن الكريم وشارحي الحديث النبوي وفقهاء الشريعة بل لا خلاف بين أمة الاسلام جميعا على أنه لا تجوز الطاعة للامام والامراء الا في المعروف وفيما وافق الشريعة الاسلامية المستمدة من الكتاب والسنة . وهذا يوافق مفهوم قوله تعالى : **« ولا تطيعوا امر المسرفين . الذين يفسدون في الارض ولا يصلحون » (٢٩)** يعنى : لا تطيعوا أمراءكم ورؤساءكم وقادتك ممن يفسد نظام حياتكم في ظل قيادتهم ورئاستهم (٣٠) . وفوق كل ذلك أن الله يأمر المؤمنين بالجهاد ضد الكفار والمنافقين فيقول تعالى : **« يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ، وماؤاهم جهنم ، وبئس المصير » (٣١) .**

\*\*\*

(٢٦) احياء علوم الدين تأليف الامام حجة الاسلام ابي حامد الغزالي المطبعة العامرية الشرقية بمصر سنة ١٣٢٦ هـ ، ج ٢ ص ٩٨  
(٢٧) انظر النظريات السياسية الاسلامية للدكتور ضياء الدين الرئيس ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - باختصار .

(٢٨) المائدة : ٢ (٢٩) الشعراء : ١٥١ ، ١٥٢

(٣٠) الحكومة الاسلامية للمودودي ص ١٤٣ - ١٤٤

(٣١) التوبة : ٧٣ ، التحريم : ٩

## ٢ - عزل الامام الخارج عن الشرعية :

والصورة الثانية من الجزاء السياسى على خروج الامام عن مبدأ الشرعية الاسلامية هى الجزاء الايجابى ويتمثل فى اتخاذ الوسائل اللازمة لعزله من منصبه . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » (٣٢) ، وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (٣٣) ، وقال تعالى : « وأوفوا بالعهد ، ان العهد كان مسئولاً » (٣٤) وقال رسول الله ﷺ : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الامام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع فى مال سيده ومسئول عن رعيته . فكلكم راع ومسئول عن رعيته » (٣٥) ( متفق عليه ) .

ان الامامة فى الاسلام عقد وأمانة ومسئولية . فالامام مسئول عن الأمانة التى عقدت بها الأمة له ، ووثقت على هذا العقد بالبيعة التى تلتزم الأمة بالطساعة والنصرة بمقابل التزام الامام بأداء حقوق الأمة من الحكم بالعدل وتطبيق الشريعة الاسلامية وتدبير مصالح الأمة وغيرها من الواجبات . وهو مسئول أمام الأمة التى تولى له الامامة بالعقد والبيعة . فالأمة هى التى منحتة حق الحكم والولاية وأمدته بالسلطة السياسية وما هو الا وكيل عنها فلها الحق أن تسأله عن عمله . والجهة التى لها حق انشاء العقد ، لها حق فسخه اذا وجدت الاسباب لذلك . وقد اتفق العلماء المسلمون على أن الامام نائب عن الأمة وانها هى التى توليه تلك السلطة وانها لذلك تملك عزله .

(١) فقد روى التفتازانى فى شرح العقائد النسفية رأى الامام

(٣٣) المائدة ١

(٣٢) الأنفال : ٢٧

(٣٤) الاسراء : ٣٤

(٣٥) رياض الصالحين للامام النووى دار الارشاد للطباعة والنشر

بيروت ١٣٨٧ هـ ( ١٩٦٨ م ) ص ٩٨ - ٩٩

الشافعي رحمه الله « أن الامام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل قاض وأمير » (٣٦) .

(٢) وقال البغدادي (٣٧) : « ومتى زاغ عن ذلك كانت الامامة عيارا عليه في العدول به من خطئه الى صواب ، او في العدول عنه الى غيره وسبيلهم معه فيها كسبيلة مع حلفائه وقضاته وعماله وسعاته ان زاغوا عن سننه عدل بهم او عدل عنهم .

(٣) ويرى الماوردي ان الامام ينعزل اذا تغير حاله ويقول (٣٨) : ووجب له حقان ما لم يتغير حاله - والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الامامة شيان : أحدهما جرح في عدالته ، والثاني نقص في بدنه . فاما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين أحدهما ما تابع فيه الشهوة ، والثاني ما تعلق فيه بشبهة « . والجرح في العدالة قد يكون في الأمور الشخصية كترك اصلاة وشرب الخمر ، وقد يكون في الأمور السياسية العامة كسوء استعمال السلطة .

(٤) وقال امام الحرمين الجويني (٣٩) : « فاما اذا فسق وفجر وخرج عن سمت الامام بفسقه فانخلعه من غير خلع ممكن ، وان لم يحكم بانخلعه وجواز خلعه وامتناع ذلك وتقويم أوده ممكن ما وجدنا الى التقويم سبيلا « .

(٥) وذهب الغزالي الى : « أن السلطان الظالم عليه ان يكف عن ولايته . وهو اما معزول او واجب العزل . . وهو على التحقيق ليس بسلطان » (٤٠) .

---

(٣٦) شرح العقائد النسفية لسعد الدين النفثازاني الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ ( ١٩١٣ م ) على نفقة محمود أفندى شاكر الكتبي بمصر ص ٤٨٨

(٣٧) أصول الدين للبغدادي ص ٢٧٨

(٣٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧

(٣٩) كتاب الارشاد الى قواطع الأدلة لامام الحرمين الجويني .

مكتبة الخانجي ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٥٠ ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦

(٤٠) احياء علوم الدين للغزالي ج ٢ ص ٩٧

(٦) ويقول الایجی (٤١) : « ولأمة خلع الامام بسبب يوجبه ،  
واضاف الشارح : مثل ان يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين  
وانتكاس امور الدين كما لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلائها » (٤٢) .  
(٧) ويقول ابن حزم (٤٣) : « فهو الامام الواجب الطاعة ما قادنا  
بكتاب الله تعالى وبسنة رسول الله ﷺ الذي امر الكتاب باتباعها  
فان زاع عن شيء منهما منع من ذلك واقيم عليه الحد والحق . فان لم  
يؤمن اذاه الا بخلعه ، خلع وولى غيره » .

ويبدو لنا من الأقوال التي نقلناها من كبار الأئمة المجتهدين من  
علماء المسلمين أنهم قد اجمعوا على مبدأ عزل الامام اذا ارتكب ما يستوجب  
ذلك . والامام مسئول امام الأمة عن تصرفاته وسياسته وللأمة حق إجراء  
عزله حين توجد الأسباب لذلك .

ولكن العلماء المسلمين اختلفوا في الأسباب التي تستوجب عزل  
الامام ، فذهب الامام الشافعي الى أن سبب العزل هو الفسق والجور وكذلك  
ذهب الجويني . وقد وسع الشهرستاني أسباب العزل وهي الجهل والجور  
والضلال والكفر . وذكر الایجی امثلة عامة لأسباب وجوب عزل الامام  
منها اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور دينهم . ويرى الباقلائي (٤٤) :  
« ان ما يوجب خلع الامام امور منها كفر بعد الايمان ومنها تركه إقامة  
الصلاة والدعاء الى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسقه وظلمه بغصب  
الأموال وضرب الابشار وتناول النفوس المحرمة وتضييع الحقوق وتعطيل  
الحدود » .

---

(٤١) المواقف في علم الكلام للايجی عالم الكتب بيروت بدون  
تاريخ ، ص ٤٠٠  
(٤٢) كتاب المواقف شرح الجرجاني ، مطبعة السعادة ، الطبعة  
الأولى ١٣٢٥ هـ ، ج ٨ ص ١٠٢  
(٤٣) الفصل في المال والأهواء للامام ابن حزم ، مطبعة محمد على  
صبيح بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ ( ١٩٦٤ م ) ، ج ٤ ص ١٢٠  
(٤٤) التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة للامام ابي بكر محمد  
ابن الطبيب بن الباقلائي ، ص ١٧٦ نقلا عن الدولة والسيادة في الفقه  
الاسلامی للدكتور فتحي عبد الكريم ، ص ٣٩٣

اما الماوردي فيحصر أسباب العزل في سببين رئيسيين وهما الجرح في عدالته والنقص في بدنه .

وقد ذكر الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس في كتابه « النظام السياسي في الاسلام » ستة من أهم الأسباب التي تستوجب عزل الامام . ومنها زوال العقل وفقدان بعض الحواس التي تؤثر في الادراك وفقدان الأطراف ووقوع الامام في الأسر وفسقه مع بيان وجوه الخلاف بين العلماء في بعضها (٤٥) .

ويرى الدكتور فتحى عبد الكريم أن أسباب عزل الامام التي ذكرها العلماء يمكن حصرها في ثلاثة هي الكفر والفسق والظلم أو الجور (٤٦) . فالكفر لا خلاف فيه على أنه سبب يوجب عزل الامام . واذا ارتد وكفر كفرا ظاهرا فهو معزول باتفاق . ولكن هناك خلافا بين جمهور العلماء وبعض أصحاب الحديث في مسألة الفسق والظلم . فالجمهور يرون أن الامام اذا فسق فعزله واجب ، وأما بعض أصحاب الحديث فهم يرون أنه لا ينخلع بهما بل يجب وعظه وتخويله وترك طاعته في شيء مما يدعو اليه من المعاصى والفسوق . واحتجوا بحديث عبادة ابن الصامت « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في متشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا واثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله الا ان تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان » (٤٧) ( متفق عليه ) . ووافق الدكتور فتحى عبد الكريم (٤٨) رأى الجمهور في أن الامام يعزل بالفسق والظلم أو الجور كما يعزل بالكفر حيث يرى أن المقصود في حديث عبادة ابن الصامت هو المعصية . واستدل بان روايات اخرى للحديث ذكرت بلفظ المعصية والاثم بدل الكفر . واليه ذهب الامام النووى من قبل

---

(٤٥) انظر النظام السياسي في الاسلام للدكتور محمد عبد القادر

أبو فارس ص ٢٥٨ - ٢٦٧

(٤٦) انظر الدولة والسيادة في الفقه الاسلامى للدكتور فتحى

عبد الكريم ص ٣٩٤

(٤٧) نيل الأوطار للشوكانى ، دار الجيل ، ١٩٧٣ م ، ج ٧ ص ٣٥٨

(٤٨) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٣٩٥

حيث يقول : « ان المراد بالكفر هنا المعصية ويعنى الحديث لا تنازعوا ولا الامور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم الا أن تروا منكرا محققا تعلمونه من قواعد الاسلام فاذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيث كنتم » (٤٩) ونحن نويد هذا الراى .

فهذه الأسباب الثلاثة من الكفر والفسق والظلم التى تستوجب عزل الامام يمكننا التعبير عنها في ضوء النصوص الدستورية المعاصرة بأنه يعزل رئيس الدولة من منصبه اذا قام بشأنه سبب من الأسباب الثلاثة الآتية :

- أولا : ارتكاب جريمة من جرائم الخيانة العظمى .
- ثانيا : ارتكاب المظالم واغتصاب الحقوق واهدارها .
- ثالثا : السلوك الشخصى المعين المسئء للسمعة وللمنصب (٥٠) .



---

(٤٩) نيل الأوطار للشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، دار الجيل بيروت ، طبعة عام ١٩٧٣ م ، ج ٧ ص ٣٦١  
(٥٠) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٣٩٥

## المبحث الثالث

### مسألة المقاومة المسلحة لعزل الامام الطاغية

قد يحدث ان يصبح الامام يستحق العزل بل يجب عزله باتفاق ولكن ذلك العزل لا يمكن تنفيذه الا بقوة السلاح . ففي هذه الحالة يختلف العلماء في مسألة المقاومة المسلحة لعزل الامام الطاغية أو الخروج بالسيف بغرض عزله من منصبه وهذا الخلاف يرجع الى اعتبارات ثلاثة هي (١) :

الأول : وجود احاديث صحيحة عن الرسول تأمر بالصبر واخر لا تحيز منابذة الولاة الا اذا رأينا فيهم « كفرا بواحا » (٢) كما في بعض الروايات الصحيحة .

الثاني : السوابق التاريخية الثابتة ايام الصحابة والتابعين حيث رأينا بعضهم قد خرجوا على بعض الخلفاء الأمويين وبعضهم قد امتنعوا عن الخروج واعتزلوا الفتنة ولم يساعدوا الخارجين .

الثالث : رعاية وحدة الأمة ووجوب المحافظة عليها حرصا على اجتماع الكلمة واحتمال اخف الضررين .

وبناء على تلك الاعتبارات المذكورة ظهرت ثلاثة مواقف من مسألة مقاومة الامام الطاغية والخروج بالسيف والقوة لعزله . ويمكن ان نسمى تلك المواقف بما يلي :

الموقف الأول : مذهب الصبر .

الموقف الثاني : مذهب الخروج او على حد عبارة الفقهاء « الخروج بالسيف او سل السيف » (٣) .

---

(١) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحي عبد الكريم ص ٣٩٦ بتصرف .

(٢) انظر البخارى باب الفتن ومسلم باب الامارة .

(٣) والمراد بالخروج بالسيف حسب تعبير عصرنا القيام بثورة

الموقف الثالث : مذهب جواز الخروج أو الصبر .

١ - مذهب الصبر :

يرى أكثر رجال الحديث والمتأخرون من فقهاء أهل السنة والجماعة ان الصبر على طاعة الامام الطاغية أولى من الخروج عليه . وذكر الشيخ محمد أبو زهرة في « تاريخ المذاهب الاسلامية » أن ذلك هو الرأي المنقول عن أئمة أهل السنة مالك والشافعي وأحمد وهو المشهور . بل لقد صرح الامام أحمد بوجوب الصبر عند الجور ونهى عن الخروج والائتثار نهياً صريحاً فقد روى عنه قوله : « الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وان جاروا » (٤) .

وقد استدلل القائلون بهذا الرأي بمجموعة الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ التي تأمر بالصبر وتحث على الطاعة للامام والأمراء وتحذر من مفارقة الجماعة والنكوث من البيعة .

(١) عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتته جاهلية » . وفي لفظ « من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية » (٥) .

مسلحة ، وجدير بالذكر هنا أن المذاهب الاسلامية كلها كانت متفقة على أن الامام الطاغية اذا قامت عليه ثورة نم نجحت فان ولايته باطلة وخلعه صحيح ، والثورة مبررة شرعية . واذا كان الذين يرون بالصبر معترفين ضمناً بشرعية ولاية الطاغية فانهم في نفس الوقت يستعدون للاعتراف بشرعية الثورة عليه اذا ضمن نجاحها وبصحة ولاية من يقوم مقامه ، انظر النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٣٥٠ .

(٤) تاريخ المذاهب الاسلامية للشيخ أبو زهرة ص ١١٠ نقلاً عن الدولة السيادة .

(٥) نيل الأوطار للشوكاني دار الجيل بيروت ، طبعة ١٩٧٣ م ،

ج ٧ ص ٣٥٦ ، وكذلك فتح الباري بشرح البخاري ج ١٦ ص ١١٢

(٢) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : « ستكون أمراء فتعرفون وتكفرون فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وباع ، قالوا أفلا نقاتلهم ؟ قال : « لا ما صلوا » (٦) .

(٣) وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى وستكون خلفاء فتكثر » قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : « وفوا بيعة الأول فالأول ثم أعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم » (٧) .

(٤) وفي مسند الاسماعيلي عن طريق أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر رفعه قال : « أتاني جبريل فقال : ان أمتك مفتتنة من بعدك . فقلت : من أين ؟ قال : من قبل أمرائهم ، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون ، ويتبع القراء الأمراء فيفتنون ، قلت : كيف يسلم منهم ؟ قال : بالكف والصبر ان أعطوا السدى لهم أخذوه وان منعه تركوه » (٨) .

(٥) وعن عوف بن مالك الأشجعي قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ، قال : قلنا : يا رسول الله ، أفلا نتابذهم عند ذلك ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، الا من ولى عليه وال فرأه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة » (٩) .



(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٧) المرجع السابق ج ١٢ ص ٢٢١

(٨) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٥٧

(٩) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٣٤٥

## ٢ - مذهب الخروج على الطاغية والمقاومة المسلحة لعزله :

ويرى بعض أهل السنة أن الامام الفاسق أو الجائر إذا لم يرضخ للعزل بطريق سلمى يتعين عزله بالقوة ومقاومته بالسلاح ، وأن الخروج على الطاغية لديهم واجب ، وكانوا يستدلون بنصوص من القرآن الكريم والسنة المطهرة كقوله تعالى : « لا ينال عهدى الظالمين » (١٠) واستنبطوا منها أن الامام يكون من أهل العدل والاحسان والفضل مع القوة على القيام بذلك . وهو الذى أمر النبى ﷺ ألا يتنازعوا الأمر أهله . أما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا له بأهل بدليل الآية المذكورة . واستدلوا كذلك بقوله تعالى : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفتىء الى أمر الله » (١١) ، وبقوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١٢) .

ومن الحديث استدلوا بقول الرسول ﷺ : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » (١٣) . وقد أكد ابن حزم (١٤) أن هذا هو مذهب كثير من أهل السنة . فمن الصحابة ذكر على بن أبى طالب ومن قاتل معه والزبير وطلحة وعائشة وكذلك معاوية وعمرو بن العاص ومن تابعهما . وذكر أيضا عبد الله ابن الزبير والأنصار فى المدينة الذين خرجوا على يزيد بوقعة الحرة . ومن التابعين ذكر أنس بن مالك وسعيد بن جبير والحسن البصرى والشعبى ومحمد بن عبد الله بن الحسن وأخاه ابراهيم .

وقال الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس (١٥) : « وهو الذى تدل

(١٠) البقرة : ١٢٤ (١١) الحجرات : ٩

(١٢) المائدة : ٢

(١٣) سنن الترمذى تحقيق ابراهيم عضوة عوض مطبعة مصطفى

البابى الحلبي بمصر الطبعة الأولى ، ١٣٨٢ هـ ، ج ٤ ص ٤٦٧

(١٤) انظر الفصل فى الملل والأهواء لابن حزم مطبعة محمد على

صبيح ج ٤ ص ١٧١ - ١٧٣

(١٥) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين

الرئيس ص ٣٥١

عليه اقوال الفقهاء - كأبي حنيفة ومالك والشافعي وداوود واصحابهم ،  
فان كل من ذكرنا - من قديم وحديث - اما ناطق بذلك في فتواه واما  
فاعل لذلك بسل سيفه في انكار ما رواه منكرا » .

\*\*\*

### ٣ - مذهب جواز الخروج أو الصبر :

يرى هذا المذهب ان الخروج على السلطان الجائر ليس بواجب  
وانما هو جائز ومباح ، فللشخص أن يخرج وله أن يصبر . ويستند  
هذا المذهب الى فعل الصحابة رضوان الله عنهم الذين امتنعوا عن القتال  
في عهد الفتنة بين علي ومعاوية رضى الله عنهما . ولم ينضموا الى  
احدهما : كعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد رضى الله  
عنهم . ويستخلص الجواز من امتناع الصحابة لانه ان كان الخروج واجبا  
في نظرهم لخروجوا مع الخارجين وان كان حراما لوجب عليهم ان يقفوا  
ضد الخارجين لازالة المنكر الذى اتوه بالخروج على الامام اما وأنهم لم  
يفعلوا فدل ذلك على الجواز(١٦) .

\*\*\*

### ● موقفنا من السلطان الطاغية :

لا ينبغي أن ننظر الى حالة وجود السلطان الطاغية الذى يحكم  
على الأمة الاسلامية الا على انها حالة الضرورة وهى حالة طارئة وشاذة  
واستثنائية فى النظام السياسى الاسلامى . ولذلك ينبغي ان نتخذ موقفا  
نحو السلطان الطاغية فى اطار هذه الحالة المفروضة بحكم الواقع .

وهذه هى الحالة التى وجد الفقهاء أنفسهم فيها ، حينما وجدوا  
أنفسهم مضطرين الى الحكم بانعقاد امامة المتغلب الذى يستمد سلطاته  
عن طريق البيعة واختيار الأمة أو يكون غير مستوف للشروط فهم قد

---

(١٦) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم

ص ٣٩٩ - ٤٠٠

اعتبروها حالة ضرورة - تماما كالاقرار باياحة اكل الميتة للجائع المضطر ، وهو اعتراف مؤقت وفي حدود ولا ينفى وجود القواعد الصحيحة التي يجب ان تنفذ وتطبق حينما يمكن ذلك » (١٧) .

وقال الامام الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد» (١٨) « فان قيل: فان تسامحتم بخصلة العلم يلزمكم التسامح بخصلة العدالة وغير ذلك من الخصال . قلنا : ليست هذه مسامحة عن الاختيار ، ولكن الضرورات تبيح المحظورات فنحن نعلم ان تناول الميتة محظور ولكن الموت اشد منه » . ثم يقول (١٩) : « ومعنوم ان البعيد مع الابعد قريب واهون الشرين خير بالاضافة ويجب على العاقل اختياره » .

ونرى ان الموقف الصحيح نحو السلطان الطاغية ينبغي الاستناد فيه الى الاصل العام الذي علمه الرسول ﷺ لتغيير المنكر « من رأى منكرا منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان » (٢٠) ولا شك ان السلطان الجائر والظالم والطاغية نوع من المنكر الذي يجب تغييره بكل الوسائل المستطاعة . وتغيير السلطان هو عزله من منصبه . فالرسول ﷺ قد رسم في هذا الحديث المذكور طريق التغيير باليد اى الخروج بالقوة المسلحة ويتبين منه انه يربط ذلك بالاستطاعة والقدرة . ولن يتحقق ذلك الا اذا تاكدت الأمة من اسباب النصر وتحقق لها القدرة على التغيير ، فاذا لم يتحقق ذلك بأن خش الفتنة أو انقسام الأمة ونشوب حرب أهلية فان الأمر يخرج عن حد الاستطاعة الذي ورد في الحديث ، ويجب لذلك استمرار الخليفة احتمالا للضرر الأخف .

---

(١٧) النظريات السياسية الاسلامية للدكتور الرئيس ص ٣٤٨ - ٣٤٩  
(١٨) الاقتصاد في الاعتقاد للامام ابي حامد محمد بن محمد ابن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ تحقيق فضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا مكتبة الجندي بمصر ١٣٩٢ هـ ( ١٩٧٢ م ) ص ٢٠١ - ٢٠٢

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٠٢  
(٢٠) رواه مسلم انظر رياض الصالحين للامام النووي ، دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت طبعة ١٣٨٧ هـ ( ١٩٦٨ م ) رقم الحديث ١٨٤ ص ٦٧

وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن رد الأحاديث الداعية الى الصبر الى حالة عدم الاستطاعة وخشية الفتنة وهي تعد بمثابة حالة ضرورة ، ويمكن رد الأحاديث التي تقضى بعزل الخليفة بالقوة الى حالة السعة والاختيار (٢١) .

ونوافق ما ذهب اليه الدكتور فتحي عبد الكريم الى عدم التسليم بمذهب وجوب الخروج مطلقا وانما يتعين أن يقيد هذا الرأي بنصوص الشريعة وقواعدها العامة والخاصة . واهمها في هذا الخصوص قاعدة الضرورات تبيح المحظورات . وأن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر . وأن التغيير بالقوة لا يلجأ اليه الا عند الاستطاعة ، اعمالا بالحديث « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه » واعمالا لهذه القواعد فإنه ان كان الأصل هو الخروج على السلطان الفاسق والطاغية الا أن هذا الخروج مقيد بالقدرة عليه وبألا يترتب على الخروج من المضار ما يفوق الفوائد المرجوة كحدوث الفتنة وانقسام الأمة وقيام حرب أهلية . فاذا كان يترتب على الخروج شيء من ذلك وجب الصبر (٢٢) .

ويلاحظ الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أن مذهب الصبر على الامام الجائر قد أسئ تاويله ولذلك ينقد بعض الباحثين على عبارات بعض المتأخرين من علماء أهل السنة لأنهم ذكروا في مؤلفاتهم مسألة الصبر على حكم أئمة الجور وانعقاد بيعة المتغلب كأنها أمر عادي لو أحدى القواعد الأصلية في النظام السياسي الاسلامى دون تنبيه الى أنها مسألة شاذة أو مسألة ضرورة ولذلك نبه الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس على أنه لا ينبغي أن يذكر هذا المذهب دون أن تقرر به المبادئ الأساسية التي يسلم بها هؤلاء الفقهاء أنفسهم ويستمسكون بها في نفس الوقت الذي ينصحون فيه بالصبر . فان تلك المبادئ هي التي تكمل المذهب ، والتي تبين حدودا ينتهون اليها في قولهم بهذا الرأي .

---

(٢١) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحي عبد الكريم ص ٤٠٥

(٢٢) انظر المرجع السابق ، ص ٤٠٦

وهناك ثلاثة مبادئ تتعلق بمذهب الصبر حيث لا يستقيم فهم هذا المذهب دون النظر إليها (٢٣) .

المبدأ الأول : احتمال الضرر الأقل في سبيل الضرر الأكثر ، فإذا ظهر أن بقاء الامام الجائر فيه أكثر ضرر من الخروج عليه فحينئذ يجب دفع هذا الضرر الأكبر بالخروج عليه وقتاله . فالاعتراف ببقاء الامام الجائر مشروط بأن ضرره هو الضرر الأقل الذي يستنطاق تحمله دون خوف على الدين أو الأمة .

المبدأ الثاني : أن الخروج على الامام الجائر لا يعتبر بغيا وإنما هو متروك لاجتهاد صاحبه والدليل على ذلك أن الفقهاء قد عرفوا البغي بأنه « الخروج على الامام الحق بغير حق » فالخروج على الامام غير الحق لا يعد اذن بغيا . ومن أظهر الامثلة على ذلك في التاريخ الاسلامي خروج الحسين - رحمه الله - على يزيد بن معاوية ، والحسين لم يكن باغيا ، ونبه ابن خلدون الى أن البغي إنما يكون في حالة الخروج على الامام العادل ، وحكم بأن الحسين « شهيد مثاب » وهو على حق واجتهاد ، فإذا أدى الخروج على الامام الجائر الى خلعه وعزله فإن الفقهاء لا يترددون في الاعتراف بمن ينتصر عليه .

المبدأ الثالث : أن وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يزال قائما فليس معنى الصبر أن يرضى بأعمال الطاغية كيفما كانت بل لا بد أن تظل الأمة مهيمنة عليه بكل الطرق الممكنة دون القتال . وقد تواردت الأخبار والآثار حاثثة على تذكير الأئمة والولاة وارشادهم الى الخير وتنبههم الى وجوب اتباع الحق . وخير التوجيهات في هذا الامر قول الرسول ﷺ : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (٢٤) .

---

(٢٣) انظر النظريات السياسية الاسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الريس ص ٣٥٣ - ٣٥٥ باختصار .  
(٢٤) رياض الصالحين للامام النووي ، دار الارشاد بيروت ، طبعة ١٣٨٧ هـ ، ص ٧٠

وجملة القول في مسألة عزل الامام اذا كان جائرا وفاسقا وخارجا عن الشريعة الاسلامية وحاكما بغير ما أنزل الله : ينصح ويؤمر بالمعروف وينه عن المنكر . فاذا لم ينصح أمره اصدر أهل الحل والعقد قرارا بعزله بالطريق السلمى فيعزل في الحال . اما اذا لم يخضع بقرار أهل الحل والعقد فانه يجب عليهم ان يسعوا لعزله بالقوة عند أمن الفتنة (٢٥) . وان أدى الى الفتنة احتمل أدنى الضررين (٢٦) . ومتى كان السعى في عزله مفسدة اعظم من مفسدة بقاءه لم يجز الاتيان بأعظم الفسادين لدفع أدناهما (٢٧) .

\* \* \*

---

(٢٥) انظر الدولة والسيادة للدكتور فتحى عبد الكريم ص ٤٠٨  
(٢٦) المواقف للايجى ص ٤٠٠  
(٢٧) منهاج السنة لابن تيمية ج ٢ ص ٨٧